تحقير اسم الفاعل المصوغ من (افتعل) عند بنائه على (فُعَيْعِل) بين سيبويه والنحاة

دكتور
سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني
أستاذ النحو والصرف المساعد – بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب بالمندق - جامعة الباحة

ملخص البحث

هذا البحث يقوم على تحقيق الرأي الراجح في مسألة (تحقير اسم الفاعل المصوغ من (افتعل) عند بنائه على (فُعَيْعِل).. وذلك بعرض آراء العلماء فيها، بدءًا بسيبويه إمام النحويين، ثم بمن وافقه أو خالفه من الأئمة المعتبرين، حيث اجتهد الباحث في جمع نصوص الكتاب المتعلقة بهذه المسألة، ثم أبان أقوال النحاة فيها، مبينًا أدلتهم التي اعتمدوها في تقرير رأي سيبويه أو مخالفته، مناقشًا لهم في بعضها، ومعقِّبًا عليهم في الأخرى، ثم رجح الباحث الرأي الأظهر الموافق للقياس، والمتبع للأصول، مؤيدًا ما ذهب إليه بجملة من الأدلة والبراهين.

The derogation of the name of the actor who was created from (Ifteel) when he was built on

This research is based on the correct opinion on the question of "insulting the name of the actor who was fabricated from (Iftel) when he built it on (Vai'el) .. by presenting the views of the scholars, starting with the Prophet's imam of the Prophet, and then with the accepted or contrary to the imams considered, Collect the texts of the book related to these

The question, and then the words of the grammarians in them, indicating their evidence that they adopted in the report of the opinion of Siboyeh or the violation, discussing them in some, and the rest of them in the other, and then the opinion of the opinion of the evidence corresponding to measurement, and follow-up of assets, in support of what he went to a series of evidence and evidence.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أما بعد: فقد كان كتاب سيبويه ولا يزال- بما تضمنه من آراء نحوية وصرفية- المرتع الخِصب، والميدان الرحب لطلاب العربية ودارسيها، وعلمائها وباحثيها، حيث خصوه بالأبحاث والأطروحات، وسبروه بالتحريرات والمراجعات حتى شملت أعمالهم كثيرًا مما احتوى عليه الكتاب من مسائل وقضايا.. وما تضمنه من درر ومزايا.. وبما أن كتاب سيبويه هو البحر الذي لاينفد، والمعين الذي لاينضب؛ فقد قُدِّر لكثير من الباحثين أن تكون لهم دراسة وعناية وافية بمجمل القضايا النحوية والمسائل الصرفية التي اشتمل عليها الكتاب ، إلا أنّ بعضها لم يُتطرّق لها بتفصيل أو تُتناول بحليل وتعليل ، فهي لاتزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتنقيب، والبحث والتعقيب.. ومن تلك القضايا -في رأيي- مسألة (تحقير اسم الفاعل المصوغ من (افتعل) عند بنائه على (فُعَيْعِل).. وبيان رأي سيبويه فيها من جهة، وبيان مَن وافقه من النحاة ومن خالفه منهم من جهة أخرى، فكان هذا البحث محاولةً في استقصاء ذلك، لتحقيق الرأي الراجح فيها بالاعتماد على الأصول، والنظر في موافقة القياس..

جاء هذا البحث-الذي اقتضت طبيعة منهجه أن يكون وصفيًّا تحليليًا- في مقدمة موجزة عرضت فيها تعريفًا بالبحث، وخطة العمل فيه، فانتقلت بعدها إلى الحديث بإيجاز عن التصغير وبعض مسائله؛ ليكون

تمهيدًا للحديث عن رأي سيبويه، ثم أوردت بعد ذلك أشهر من وافقه من النحاة، وعقبت بعدها بأشهر مَن خالفه منهم، ولم أقف حقيقة على شدة البحث والتحري إلا على عالمين اثنين فقط، هما من خالفا سيبويه في رأيه، هما: أبو إسحاق الزجاج، وأبو علي الفارسي، أمّا أبو إسحاق الزجاج فلم أقف له على نص في ذلك فيما وصلنا من كتبه، لكن جمهور النحاة نصوا على مخالفته لسيبويه فيها، وأول من وقفت على تنصيصه بنسبة تلك المخالفة له هو السيرافي في شرحه للكتاب، وأما أبو علي الفارسي، فهو من تولى كبر هذه المخالفة، وحمل لواءها؛ وعلل لها؛ مما جعلني أقدّمه على شيخه الزجاج مع أنه مسبوقٌ به ومتابعٌ له، ثم عرضت أشهر أقوال المتأخرين من النحاة بعد ذلك حول تلك المسألة، ثم درستها محرّرًا الخلاف فيها، فجاءت بعد تلك الدراسة المستفيضة خاتمة البحث التي بينت فيها النتائج التي توصلت إليها من ترجيح ما ظهر لي رجحانه من القول في هذه المسألة بين سيبويه ومن خالفه من النحاة.. آملاً أن تكون الدراسة قد حققت الغاية من مرامها.. والحمد لله أولاً وآخرًا.

التمهيد

لما كان علمُ التصريفِ أشرفَ شطري العربية قدرًا ، وأعلاها خطرًا ، حاجةُ النحويِّ إليه ضرورية ، والمملقُ منه مملقٌ من حقيقة العربية ؛ فهو ميزانها الذي تقوم عليه ، ومردها الذي تنتهي إليه ، يبيِّن شرفه اتصالُ أهلها به ، وحاجتُهُم الماسَّةُ إليه ؛ إذ به تُعْرف أحوالُ أبنيةِ الكلمِ التي ليست بإعراب ولا بناء ، من صحة واعتلال ، وأصالة وزيادة ، وإمالة وإدغام ، وغير ذلك .. وعليه المعوّلُ في ضبط الصيغ ، وبه يدفع اللحنُ في نُطق الكلمات ، وبمراعاة قواعده تخلو مفرداتُ الكلمِ من مخالفة القياس .. فقد وجه العلماءُ الأجلّاءُ عنايتَهُم له ، وصرفوا جُلَّ أوقاتِهم فيه ، تدريسًا وتصنيفًا ، وشرحًا وتعليقًا ، حتى غدا مستقلًا عن علم النحو بالتأليف ، مخصوصةً بعضُ قضاياهُ ومسائلهِ بالتحريرِ والتصنيف .. إلا أن هناك بعض القضايا والمسائل لم تنل حظها من الدراسة والتحرير، منها -في رأيي- مسألة (تحقير اسم الفاعل المصوغ من (افتعل) عند بنائه على (فُعَيْعِل).. حيث لم يُبيّن فيها بجلاء رأي سيبويه من حيث الاعتماد على الأصول من جهة، ولا بيان آراء أشهر مَن وافقه من النحاة أو أشهر من خالفه منهم من جهة أخرى، فكان هذا البحث محاولةً في استقصاء تلك الآراء، لتحقيق الرأي الراجح فيها..

الدراســة

إنّ من المسائل المقررة في علم الصرف أنّ كل اسم فيه حرف بدل من حرف آخر ، فتصغيره ينقسم إلى قسمين :

الأول :

تصغير يرد الاسم إلى أصله: وهو ما كان البدل فيه غير لازم ، والمراد به: بدل حرف بحرف أوجب قلبه علةٌ تزول في التصغير أو الجمع ، وذلك نحو : باب، وناب، وميزان، فيقال في تصغيرها : بُوَيْب ، ونُيَيْب ، وموَيزين، بردَّها جميعًا إلى أصلها .

الثاني:

تصغير لا يردّ الاسم إلى أصله: وهو ما كان البدل فيه لازمًا، والمراد به: البدل الذي علته تلزم في المصغر كما تلزم في المكبر، وذلك نحو: تُخَمة وتُراث، فيقال في تصغيرها: تُخَيْمة، وتُرَيْث، بإبقائها على أصلها[1].

ومسألتنا هذه تتأرجح بين هذين النوعين ..

حيث ذهب سيبويه في كتابه إلى حذف تاء الافتعال، وبقاء التاء المنقلبة عن الواو والياء في كل اسم فاعل مصوغ على (افتعل) عند تحقيره على بناء(فُعَيْعِل)، فيقول في نحو: مُتَّلِج، ومُتَّخِم، ومُتَّهِم، ومُتَّزِن، ومُتَّسِر: مُتَيْلِج، ومُتَيْخِم، ومُتَيْهِم، ومُتَيْزِن، ومُتَيْسِر.

وعلته في ذلك:قوة التاء وجلادتها؛ لتحملها الضمة، وثباتها في جميع تصريفات اللفظ، فيقال: اتَّهم يتِّهِم، واتَّخم يتِّخِم، واتَّلج يتِّلِج، واتَّلجت،

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٦٣ .

وتقول:التّقوى والتَّقيَّة، واتَّقى منه، والتّقاة، ومثل ذلك: مُتَّعِد ومتَّزِن ومتَّسِر.

فجرت التاء عنده مجرى ما هو من نفس الحرف، فلم يردّها إلى أصلها من الواو والياء[1].

فقال في باب تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه: « ومن ذلك أيضًا مُتّلج ومُتّهم ومتَّخم، تقول في تحقير مُتَّلج: مُتَيْلِج، ومُتَيْهم ومُتَيْخم ، تحذف التاء التي دخلت لمفتعل وتدع التي هي بدل من الواو؛ لأن هذه التاء أبدلت هاهنا من الواو كما أبدلت في "أُرْقة وأَدْؤُر" الهمزة من الواو ، وليست بمنزلة واو موقن ولا ياء ميزان ، لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما . ألا ترى أنهما يذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة، تقول : أيقن وأوعد »[2].

وتبعه على ذلك جمهور النحاة كالمبرد[3]، وابن السراج[4]، والسيرافي[5]،

(١) تمثيل سيبويه في الكتاب مقتصر على ما فاؤه واو، وألحق العلماء به ما فاؤه ياء؛ لتلازمهما ينظر : المقتضب ١ / ٩٢، سر الصناعة ١ / ١٤٨ ، إيجاز التعريف ص (١٨٠) ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٨٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٣) المقتضب: (١/ ٩٢).

(٤) الأصول: (٣/ ٥٩).

(٥) شرحه للكتاب : (٤/ ق ٢١٢-٢١٣).

والرماني[١]، وابن مالك[٢] والمرادي[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥] والأزهري[٦] وغيرهم..

وذهب أبو علي الفارسي- وفاقًا للزجاج[٧] - إلى مخالفة [٨] رأي سيبويه الذي ذهب إلى بقاء الأمر في المصغّر على ما كان عليه في المكبّر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها؛ حيث اختار ردَّ الواو والياء؛ لزوال موجب قلبهما، وهو تاء الافتعال..

فقال في التكملة في باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف: « وأما المعتل بالقلب فنحو مُتَّعدٍ ومُتَّسر قلبت الواو والياء اللتان هما فاء لفعل من الوعد واليسر، فأدغمتا في تاء «افتعل» ، فإذا حُقِّرت زال الإدغام

(١) شرحه للكتاب: (٤/ ق ٧٨-٧٩).

(٢) شرح الكافية الشافية : (٤/ ١٩٠٩)

(٣) توضيح المقاصد ٢/ ١٤٣١

(٤) أوضح المسالك ٤/ ٢٩٥

(٥) المساعد ٣/ ٥١١

(٦) التصريح ٥/ ١٦٣

(٧) ينظر : شرح السيرافي ٤ / ق ٢١٢ - ٢١٣ ، شرح الرّماني ٤ / ٧٨ - ٧٩ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٩ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٤٣١.

(٨) ممن نسب هذه المخالفة إلى الفارسي ابن هشام في الأوضح ٤ / ٢٩٥، والشاطبي في المقاصد ٧ / ٣٥٣ - ٣٥٤.

بالتحقير، فرددت الواو والياء وحذفت تاء مفتعل وقلت: مُوَيْعِدٍ في مُتَّعِدٍ، وفي مُتّسِرٍ مُيَيْسِرٍ»[1].

وأيد جمهور النحاة سيبويه ، وعللوا له بأمور :

أحَدُها : أمن اللبس ، وذلك أنه إذا قيل: (مُوَيْعد) يوهم أن مُكبّره (مَوْعِد) أو (مُوعَد) أو (مُوعِد) وهي لغة أهل الحجاز، فإذا قيل: (مُتَيْعد) يرتفع الإيهام[2] .

ويبدو أن الأزهري لم يرق له هذا الاعتلال فقال : « مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة »[3] ؟! .

الثاني : كثرة التغيير الثابت في لغة أهل الحجاز؛ لأن هذه الواو لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: ايتزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها رُدّت إلى الواو، فقالوا: مُوتَعِد، ومُوتَزِن، ومُوتَلِج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فقالوا : يا تَعِد، ويا تَزِن، ويا تَلِج .

فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قلبها مرة ياء ، ومرة ألفًا ، ومرة واوًا ، إلى ما أريناه ، أرادوا أن يقلبوها حرفًا جَلْدَا تتغير أحوال ما قبله وهو باقٍ بحاله ، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو ؛ لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة ، فأبدلوها تاء ، وأدغموها في لفظ ما بعدها وهو التاء ،

(١) التكملة ص (١٩٧ – ١٩٨) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٩ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٢١٥ ، والمقاصد الشافية ٧ / ٣٥٣ – ٣٥٤ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٦٣ .

فقالوا : اتّعد واتّزن »[1] .

وقد وسم الشاطبي هذا الاحتجاج بأنه الأقوى عند النحاة ؛ لأن « الواو والياء ليستا من الحروف التي تدغم في التاء ، فقلبهما هنا تاءين كالقلب في (تُكَأة) ونحوه ... وعليه قالوا : فليست التاء هي الموجبة للقلب ؛ فيلزم أن ترجع إلى أصلها عند زوال تلك التاء ، وإنما الموجب ما ذُكر »[2] .

وهذان الاحتجاجان أشار إليهما سيبويه في كتابه في موضعين متفرقين :

الأول في باب تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه ، حيث قال : « وهذه الهمزات لا يتغيرن في التحقير كما لا تتغير همزة قائل ؛ لأنها قويت حيث كانت في أول الكلمة ولم تكن منتهى الاسم ، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف ... ومن ذلك أيضًا : مُتّلج ومُتّهم ومُتّخم ، تقول في تحقير مُتّلج : مُتَيْلج ومُتّيْهم ومُتَيْخم ، تحذف التاء التي دخلت لمفْتَعِلٍ ، وتدع التاء التي هي بدل من الواو ؛ لأن هذه التاء أبدلت ههنا ، كما أبدلت حيث كانت أول الاسم ... ومثل ذلك : مُتَّعِد ومُتّزن ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدؤر ... وإن شئت قلت : مُوتَعِد ومُوتَزِن ، كما تقول أدور ولا تهمز»[3].

والثاني : في باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، حيث قال : « وذلك في الافتعال ، وذلك قولك : مُتَّقِد ،

(١) سر الصناعة ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وينظر : الممتع لابن عصفور ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ .
(٢) المقاصد الشافية ٧ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .
(٣) الكتاب ٣ / ٤٦٥ .

ومُتَّعِد، واتَّعِد، واتَّقد ، واتَّهموا ، في الاتِّعاد والاتِّقاد ، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا ، فتبدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تَكَنَّفها مع الضعف الذي ذكرت لك ، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول . وهذا كان أخف عليهم .وأما ناس من العرب[1] فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال ، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة ، فقالوا : ايتعد كما قالوا : قيل ، وقالوا : يا تَعِد كما قالوا : قال ، وقالوا : مُوتَعِد كما قالوا : قُول »[2] .

الثالث : ضَعْف علة القلب ، وذلك أن « قلب الواو تاء وإن كان مطردًا إلا أنه لضرب من الاستحسان[3] ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين، نحو: مُتّعد، صار الحرفان كأنهما أبدلا لا لعلة ، فلم يُبَالَ بزوال العلتين في التصغير ، فقيل : قويئم بالهمزة ، ومُتَيْعِد بالتاء ، وحذف تاء الافتعال ،كما في تصغير نحو : مرتفع»[4] .

الرابع : طرد الباب على وتيرة واحدة . وذلك أن من مذاهب العربية إذا اعتل فعل في صيغة ما أُتْبِعَ العلَّةَ سائرُ صِيَغِه وتصرُّفاته حملًا على الصِّيغة

(١) يعني –أهل الحجاز –ينظر: المقتضب ١/ ٩٢، شرح السيرافي ٤/ ق ٢١٢-٢١٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٣٤.

(٣) تنبيه : ينكر ابن جني أن يكون عدم القلب في لغة الحجازيين من باب الاستحسان .
ينظر : الخاطريات (الجزء الثاني) ص (١٢٥) .

(٤) ينظر : الشافية للرضي ١ / ٢١٥ .

المعلَّة، وذلك نحو : أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ إِذْ حُمِلَت جميعها على : يَعِدُ . وكذلك هاهنا : لما « وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلة ، ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل، كأنَّ التصغير قام مقام العلة ، فمتَّعِد بمنزلة مغتسلٍ ، فإذا صغرت حَذَفْتَ تاء الافتعال، وبقيت التَّاءُ الأولى على حالِها »[1] .

هذا ما احتج به سيبويه واحتُجَّ له، وذلك ما احتجّ به الفارسيَّ تبعًا للزّجاج .

ولكلٍ منهما موجب هو مولِّيه في تقوية رأيه ...

فموجب أبي علي الفارسي في قلب الواو والياء تاء في مُتَّعِد ونحوه هو الإدغام وحده، فإذا حالت ياء التصغير بين التاءين انفك الإدغام، ورجع الأصل؛ إذ لم يبق لقلب الواو والياء تاءً موجبٌ غيره، فيقول: مُوَيْعِد، ومُوَيْزِن، ومُيَيْسِر.

وأما موجب سيبويه في ذلك القلب فليس الإدغام وحده، وإنما قوة التاء وجلادتها على تحمل الضمة، وثباتها في التصرف على وتيرة واحدة، فإذا حالت ياء التصغير بين التاءين ينفك الإدغام ولكن تبقى التاء دون الرجوع إلى الأصل بعد حذف تاء الافتعال؛ لعدم تعلق الحكم بالإدغام حينئذ، فيقول: مُتَيْعِد، ومُتَيْزِن، ومُتَيْسِر.

وإذا تأملنا في موجب أبي علي الفارسي نجده قائمًا على علة بسيطة، هي الإدغام فقط، وأما سيبويه فيقوم موجبه على علة مركبة، هي الإبدال

(١) شرح المفصل ٥ / ١٢٣ .

المعتل بواسطة الإدغام، فإذا تخلف أحدهما سقط الحكم، وصغّر الكلمة حينها بالرجوع بها إلى الأصل..

والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : قوله في باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات : «وتقول في مُدَّكِر[1] : مُذَيكر، كما تقول في مُقْترب: مُقَيْرب. وإنما حدّها مُذْتِكر، ولكنهم أدغموا، فحذفت هذا كما كنت حاذفه في تكسيركه للجمع لو كسرته. وإن شئت عوّضت فقلت: مُذَيْكير ومقيريب. وكذلك مُغَيْسيل»[2].

لما تخلّف الإبدال المراد هاهنا في "مُدّكر" وبقي الإدغام وحده سقط حكم تصغير الكلمة على لفظها عند سيبويه، لتخلُّفِ جزءِ العلةِ المركبة؛

(١) تنبيه: ضبطت هذه الكلمة في طبعتي بولاق ٢/ ١١١، وهارون ٣/ ٤٢٧ بالذال " مُذَّكر"، وهو خطأ؛ للآتي:

١-مناقضة هذا الضبط لما عليه هذا الباب من أن التصغير يرد الكلمة إلى أصلها؛ وقد جاءت الكلمة مكبَّرة على الأصل ابتداء!!

٢-مخالفة هذا الضبط لضبط القدامى كالسيرافي والرماني.. يقول السيرافي ٤/ (خ) ١٩٥: « وإذا صغرت مدكرًا" قلت:" مُذْيكر"؛ لأن "مدَّكرًا" مُفْتَعْل" من " ذكر"، والدال الثانية هي تاء (مُفْتَعِل) ، فوجب حذفها ، والدال الأولى أصلها : (ذال) فعادت إلى ذلك ". ويقول الرماني ٤/ (خ) ٦٢: " وتحقير (مُدَّكر) : (مذيكر) على حذف الدال (يعني الدال الثانية) ؛ لأنها بدل من تاء (مُفْتَعِل) ، فهي تجري مجراها ... ورجعت الدال (يعني الدال الأولى) الأصلية لما بطل ما يوجب القلب للإدغام، إذ أصله : (مذتكر) من (الذكر) » . ولهذا جرى التنبيه.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٢٧ .

فلذلك صَغَّرها على : مُذَيْكر .

ويؤيد ذلك قوله الآخر: «وأما "الدِّكَرُ" فإنهم كانوا يقلبونها في "مُدَّكِر" وشبهه فقلبوها هنا، وقلبها شاذ شبيه بالغلط»(١).

فالذي جعل سيبويه يَسِم هذا القول بالشذوذ والغلط هو خُلوُّه من الإبدال المعتلِّ والإدغام اللذَيْن يمثلان جزئي العلة المركبة التي يستند إليهما في حكمِهِ ذلك.

الثاني: قوله في باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء: «وقد أُبْدِلَتْ – يعني التاء من الواو – في أَفْعَلْت، وذلك قليل غير مطرد، من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة، تحولها في جميع تصرفاتها، فهي أقوى من افتعل. فمن ذلك قولهم: أَتْخَمهُ، وضربه حتى أَتْكَأَه، وأتْلَجَه يريد أولجه...»(٢). فالذي جعل سيبويه يحكم على التاء المبدلة من الواو في أفعلت بالقلة وعدم الاطراد؛ خلوّها من الإدغام وإن توفر فيها الإبدال المعتل، ولو اجتمعا لانقاسا عنده في كل كلمة على افتعل،

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٧ . قلت: شرح ابن جني سبب وقوع العرب في ذلك الغلط فقال: وأنشدنا أبو علي لابن مقبل:

(يا ليت لي سلوة يشفى الفؤاد بها.. من بعض ما يعتري قلبي من الدِّكَرِ)

بالدال، يريد : " الذِّكَر" جمع " ذِكْرة" ، وليس هنا ما يوجب البدل، إلا أنه لما رآهم يقلبونها في : ادَّكر، ويدِّكِر، ومدَّكِر، وادِّكار، ونحو ذلك؛ ألف فيها القلب، فقال أيضًا: (الدِّكر) ، ولهذا نظائر في كلامهم". سر صناعة الإعراب (١/ ١٨٨).

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٤ .

ولَصُغِّرت لديه على لفظها .. كل هذا دليلٌ على أنَّ سيبويه يقوم موجبه على العلة المركبة من الإبدال المعتل بواسطة الإدغام .

هذا وقد صاغ امرؤ القيس من (أَتْلَج) غير المطرد (مُتْلِج) فقال :

رُبَّ رامٍ من بني ثُعَلٍ ... مُتْلِجٌ كَفَّيْهِ في قُتَرِه[1]

وهذا شاذ شبيه بالغلط، قال سيبويه : « وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه نحو أتلجت فلا يجعل قياسًا في كل شيء من هذا الباب وإنما هي بدل من واو أولجت »[2] .

وعليه لو أريد تصغير مُتْلِجٌ على قياس حكم سيبويه لقيل : مُوَيْلِج ؛ لتخلّف أحد جزئي العلة المركبة لديه وهي الإدغام.

هذا وقد حاول الإمام الشاطبي أن يجمع بين المذهبين ، وأن يقارب بين الرأيين بإلزام يلزم به كلا الطرفين ، فقال – وأحسن بما قال – : « وقد ألزم ابن خروف سيبويه أن يقول في الجمع : متاعد ومتاسر ومتالج ، والإلزام صحيح . وعلى الجملة فإن كانت العرب قد قالت: مَوَاعِد ومَوَازن لزم إبطال مُتَيْعِد ومُتَيْزِن، والرجوع إلى مُوَيْعِدٍ ومُوَيزِنٍ، وإن كانت قالت: متاعد ومتازن لزم أن يقال هنا: مُتَيْعِد ومُتَيزِن، وبطل مذهب الزجاج، وإن كانت لم تقل هذا، ولا هذا ، فهي في موضع الاجتهاد. والظاهر أن التصغير فيها غير مسموع، فالنظران متقاربان والله أعلم»[3] .

---

(١) ديوانه ص (٧٥).

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٤ .

(٣) المقاصد ٧ / ٣٥٤ . وينظر : تنقيح الألباب ص (٥٢٦).

قلت : ويبطل على هذا أيضًا مذهب أبي علي الفارسي تبعًا للزجاج.

ووجه صحة هذا الإلزام في نظري عائد إلى أن التصغير والتكسير من واد واحد، فما يجري في أحدهما يجري على الآخر في الأعم الأغلب .

وقد بيّن سيبويه أوجه هذا التشابه والمجاراة فقال في : هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات :« وذلك قولك في مغتلم : مُغَيْلم ، كما قلت : مغالِم ، فحذفت حين كسرت للجمع ، وإن شئت قلت : مُغَيْليم فألحقت الياء عوضًا مما حذفت ، كما قال بعضهم: مَغاليم .

ثم قال: وتقول في المقدَّم والمؤخَّر: مُقَيْدِم ومُؤيْخِر، وإن شئت عوضت الياء، كما قالوا: مقاديم ومآخير. والمقادم والمآخر عربية جيدة. ومُقَيدِّمٌ خطأ؛ لأنه لا يكون في الكلام مقادّمُ، فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثالثة حرف لين كما أن ثالث التصغير حرف لين ، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أن ما قبل حرف اللين مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسورًا فكذلك لا يكون في التصغير. فعلى هذا فقس. وهذا قول الخليل »[1] .

وعليه، لو أردنا جمع "متَّعِد" جمع تكسير لفعلنا الآتي: نبقي الميم ؛ لأنها زائدة لمعنى الفاعلية ، ونبقى التاء الأولى لأنها بدل عن أصل ، ونحذف تاء الافتعال لزيادتها ، فتصبح على مُتْعَد ثم تجمع على "متاعد" بدون

(١) الكتاب ٣ / ٤٢٦ .

تعويض ، أو به فتجمع على "متاعيد" مثلما فُعِل في منطلق ومغتلم ومقدّم .

إن اتكاء الشاطبي على صحة هذا اللازم هو الذي جعله يتوصل إلى أن هذه المسألة تعد من باب الأقيسة المجردة التي لم يقطع فيها بسماع عن العرب ، وذلك لِما رأى بين التصغير والتكسير من تلازم محكم وترابط وثيق ، فما يمتنع في أحدهما يمتنع على الآخر ، وما يجري في أحدهما يجري على الآخر سماعًا أو قياسًا ؛ فلذلك حكم على أن كلا النظرين متقاربان ، وأنهما في موضع الاجتهاد.

لكني أقول : لقد وقفت من خلال تحكيم الشاطبي هذا على شاهدين اثنين يؤيد ظاهرهما رأي الفارسي والزجاج قبله دون رأي سيبويه ومن تبعه .

الشاهد الأول : قول طرفة بن العبد :

فإنّ القوافي يتَّلِجْن مَوَالجًا تَضايقُ عنها أن تَوَلَّجها الإبَرْ[1]

والشاهد الثاني : قول الأعشى في رواية :

فإنْ تتعدني أتَّعِدْك مواعدًا وسوف أزيد الباقيات القوارصا[2]

ففي هذين الشاهدين كسّر الشاعران من لفظ الفعلين:(يتَّلج وأتَّعِدْكَ) على (موالج ومواعِد)، دون (متاعد ومتالج)، ولو لم يفعلا فكسراهما على(متاعد

(١) ديوانه ص (١٦١) .

(٢) الممتع لابن عصفور ١ / ٣٨٦ . ورواية الديوان: فإنْ تتعدني أتعدك بمثلها... ينظر ديوانه: (١٩١).

ومتالج)؛ لمَا وقعا في ضرورة، ولا انكسر لهما وزن. فترك ذلك منهما مع قدرتهما عليه دليل على أنّ العرب تصغّر نحو (مُتّعد ومُتّلج)

- إجراءً لاسم الفاعل مجرى فعله - على (مُوَيْعد ومُوَيْلج) ، قياسًا على تكسيرها لهما على (مَوَالج ومَوَاعد).

هذا ما ظهر لي من خلال ذلك التحكيم .

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحقيق الرأي الراجح المستند على الأصول والقياس في مسألة (تحقير اسم الفاعل المصوغ من (افتعل) عند بنائه على (فُعَيْعِل).. تحقيقًا يعتمد على تتبع الآراء في مظانها، والنظر في أقوال النحاة وآرائهم في شرحهم لمراد سيبويه أو في فهم كلامه، فجمعت أقوالهم وآراءهم وتخريجها من مظانها، وبعد عرض تلك الأقوال والآراء ومناقشتها سواء الموافقة لقول سيبويه أو المخالفة له رجّحت ما ظهر لي من خلال النظر إلى القياس ومراعاة الأصول أنه الأظهر في صواب هذه المسألة.

هذا، وفي ضوء جميع ما تقدم من عرض ودراسة وتقرير يخلص الباحث إلى **النتائج التالية:**

١- أنّ كلا القولين متوجّه على الأصول، ولا يخلوان من وجاهة.

٢- أنّ قول أبي علي الفارسي، تبعًا للزجاج من حيث القياس هو الأظهر.

٣- أنّ دفع الإيهام يقوي بجلاء رأي سيبويه في مراعاته للأصول النحوية.

٤- أنّ ظاهر السماع مؤيد لأبي علي الفارسي وشيخه الزجاج.

٥- اعتماد أبي علي الفارسي في قياسه على العلة البسيطة دون سيبويه الذي يعتمد في قياسه على العلة المركبة، والعلل البسيطة ترجَّح على العلل المركبة[1].

(١) ينظر: إرشاد الفحول: (٢/ ٢٧٥).

٦- إطلاق أبي علي الفارسي التصغير في رده الألفاظ إلى أصولها دون تفريق بين صحيح ومعتل، أما سيبويه فيقيّده في المبدل والمدغم معًا؛ لتفريقه بينهما.

وختامًا.. يرى الباحث أنّ طرد قاعدة التصغير في ردّه الأشياء إلى أصولها على وتيرة واحدة مُطلقًا أولى في نظره من مخالفتها.. وهذا ما يتحقق في رأي أبي علي الفارسي، وشيخه الزجاج من قبله دون رأي سيبويه ومن وافقه.. هذا ما ظهر للباحث رجحانه.

والله تعالى أعلم

المصادر والمراجع

قائمة المخطوطات والرسائل العلمية و المجلات :

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ، تحقيق د: صالح بن أحمد الغامدي، (رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى) ١٤١٤هـ.
- الخاطريات (الجزء الثاني): لابن جني، تحقيق د: سعيد بن محمد القرني، (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى) ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، مخطوط مصور عن نسخة ملا فيض الله، الرقم (١٩٨٤).
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (١٣٧).

قائمة المطبوعات :

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للإمام الشوكاني، تحقيق الشيخ : أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت،

١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .

- إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق د: محمد المهدي عبدالحي سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م
- التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- التكملة (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م
- التكملة : لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، مكتبة عالم الكتب، بيروت .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
- ديوان امرىء القيس، كتب هوامشه وشرحه جماعة من الأدباء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

- ديوان طرفة بن العبد (شرح الأعلم الشنتمري) ، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت .
- شرح ديوان الأعشى الكبير ، قدم له ووضع هوامشه د: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي: تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، القاهرة . و طبعة بولاق ١٣١٦هـ .
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل

بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام الشاطبي، تحقيق: جماعة، معهد البحوث العلمية- مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب: لأبي العباس المبرد، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ .
- الممتع في التصريف: لابن عصفور الأشبيلي، الطبعة الأولى، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ .